الحال ان تحقيق هذه الاهداف — المطاليب يتطلب نضالا سياسيا فلسطينيا مدعوما بجهد عربي ومن جانب الدول الصديقة كي تخرج الجمعية العامة بقرارات تلبي هذه المطاليب ضمن منظومة واحدة عنوانها « قضية فلسطين » ، ذلك ان الجمعية العامة قد اتخذت في دوراتها خلال السنوات الاربع الماضيات عددا من القرارات التي تنسجم في خطوطها العريضة مع بعض هذه الاهداف التي ذكرت ، غير انها ادرجت جميعا تحت بند الوضع في الشرق الاوسط ، مما يشير الى ان جوهر القضية ظل غائبا عن البحث ما دامت هذه القرارات غير مقرونة بهذا الجوهر وباساس القضية . ونذكر هنا بعض هذه القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة .

لقد اعترفت الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، لاول مرة في الدورة الخامسة والعشرين في العام ١٩٧٠ واعيد تأكيد هذا الاعتراف في الدورات السادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين في الاعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على التوالي . وقد اكد القرار الذي اتخذ في ١٩٧٣/١٢/٧ (الدورة ٢٨) « ان شعب فلسطين مؤهل لحقوق متساوية ولتقرير المصير » كما اعلنت الجمعية العامة « ان الاحترام الكامل لتحقيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين وخاصة حقه في تقرير المصير لازم من اجل سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » .

اما بالنسبة للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى اراضيه ، فقد اعترفت الجمعية العامة بحق « اللاجئين الفلسطينيين » بالعودة الى وطنهم منذ اتخاذها القرار ١٩٤ (٣) في كانون الاول ١٩٤٨ ، وفي الدورة السابعة (الدورة ٢٨) اعلنت الجمعية العامة « ان تمتع اللاجئين الفلسطينيين العرب بحقهم في العودة الى مواطنهم وممتلكاتهم والذي اعترفت به الجمعية العامة بالقرار ١٩٤ (٣) في ١١ كانون الاول ١٩٤٨والذي كررت الجمعية العامة تأكيده منذ ذلك التاريخ هو امر لا غنى عنه من اجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، ومن اجل ممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير ». ومع هذه الايجابية الظاهرة في القرار الذي يربط بين « عودة اللاجئين » وممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير » فان جهدا سياسيا موجها يمكن ان يسفر عن تكريس اصطلاح « عودة شعب فلسطين » في قاموس الامم المتحدة بديلا عن « عودة اللاجئين » .

اما الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فقد اعترف بها القرار ٢٧٨٧ (٢٦) الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين والذي نص على ما يلي : « ان الجمعية العامة ... « اذ تعيد التأكيد على الحقوق الثابتة لجميع الشعوب ، وفي شكل خاص شعوب زمبابوي وناميبيا وانغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) والشعب الفلسطيني ، في الحرية والمساواة وتقرير المصير وشرعية كفاحها لاستعادة هذه الحقوق ، تؤكد شرعية كفاح الشعوب من اجل تقرير المصير والتحرر من السيطرة الاجنبية والاستعمارية والاستعباد الاجنبي ، خاصة في جنوب افريقيا وتحيد اشعوب زمبابوري وناميبيا وانغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ، كذلك الشعب الفلسطيني بجميع الوسائل المنسجمة مع ميثاق الامم المتحدة».

وهكذا ، استنادا الى التجربة السابقة ، يجوز التأكيد ان الجمعية العامة ستتخذ قرارات تنسجم تماما مع ما تأمله منظمة التحرير ، خاصة اذا اخذ بالاعتبار ان عدد الدول المؤيدة للحق الفلسطيني آخذ في الازدياد مع تصاعد وتيرة النضال الفلسطيني العسكري والسياسي . وان اطلالة على عمليات التصويت التي تمت منذ العام ١٩٧٠ على القرارات المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير تؤكد هذه الحقيقة . فقد نال القرار المتعلق بهذا الشأن في العام ١٩٧٠ ٤٧ صوتا وعارضه ٢٢ وامتنع عن التصويت ٥٠ ، بينما كانت النسب في العام ١٩٧١ هي على التوالي ٥٣ ، ٢٣ ، ٤٣ ، وفي العام ١٩٧٢ هي ٦٧ ، ٢١ ، ٣٧ وفي العام ١٩٧٣ هي ٨٧ ، ٦ ، ٢٣ . وكانت الدول التي عارضت القرار في الدورة الاخيرة بالاضافة الى الولايات المتحدة واسرائيل — وهما الطرف الاساسي في العداء — دولا هامشية عديمة التأثير هي باربادوس وبوليفيا وكوستاريكا ونيكاراغوا .

هذه الحقيقة ، حقيقة رجحان الكفة في المجتمع الدولي لمصلحة الحق الفلسطيني وما يسفر عن ذلك من احتمال اعتراف الامم المتحدة بمنظمة التحرير كممثلة للشعب الفلسطيني وما يترتب على